

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٤٨**

الخميس، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

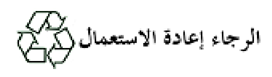
الرئيس:	السيد كافاندو	(بوركينا فاسو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد ليو زينمن
	فرنسا	السيد آرو
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

09-65520 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سيري لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد روبرت سيري. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): مع اقتراب عام ٢٠٠٩ من نهايته، لم تُستأنف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية بعد، ولا تزال الثقة بين الأطراف متدنية، وإيجاد حقائق على أرض الواقع مستمر، والتوترات في القدس مستمرة، وأعمال كل من حماس وإسرائيل لا تسهم في استقرار غزة ورفاهها. بل أن التقدم الحقيقي الحاصل في أجزاء من الضفة الغربية يسير بالتوازي مع توجهات سلبية.

إننا في سباق مع الزمن لتجاوز التناقضات على أرض الواقع والتغلب على أزمة الثقة بين الأطراف والتحرك بشكل حاسم صوب الغاية السياسية الأخيرة. ويجب على إسرائيل بذل المزيد بهذا الخصوص بتنفيذ التزامات خريطة الطريق، بما في ذلك ما يتعلق بالمستوطنات وتخفيف التدابير التي تخنق الفلسطينيين، وأن تكون مستعدة بدون مواربة للتفاوض وحل جميع القضايا الأساسية، بما في ذلك القدس، في إطار زمني محدد.

ويتعين على الفلسطينيين القيام بدورهم، أيضا، بالمشاركة البنّاءة في الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات بجدية ومواصلة تنفيذ مشروعهم الهام لبناء الدولة. ويتعين التعامل مع الحالة في غزة بإنهاء الحصار وإعلان فترة تهدئة واتخاذ جميع الأطراف المعنية خطوات مسؤولة. ويتعين على المنطقة والمجموعة الرباعية العمل معا، بدون إبطاء وبهدف موحد، لدعم جدول الأعمال ذاك خلال الشهور المقبلة الحاسمة.

في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو أن إسرائيل ستفرض قيودا على أنشطة استيطانية معينة بتجميد تصاريح وأعمال البناء الجديدة مؤقتا لمدة ١٠ أشهر. ووصف رئيس الوزراء نتنياهو هذا القرار بأنه يهدف إلى ''التشجيع على استئناف محادثات السلام مع جيراننا الفلسطينيين'' وتزور فرق من المفتشين الإسرائيليين المستوطنات لكفالة الامتثال لقرار مجلس الوزراء، حيث تواجه احتجاجات من جانب جماعات المستوطنين.

وبموجب بنود الإعلان، فإن أعمال الإنشاء الجارية بالفعل في أكثر من ٣ ٠٠٠ وحدة وفي مبان عامة ستستمر، وهو ما يتضح من الموافقة على إنشاء ٢٨ مبنى عاما آخر في المستوطنات. ولا تنطبق القيود على النشاط الاستيطاني في الحدود البلدية التي حددتها إسرائيل للقدس الشرقية. وفضلا عن ذلك، وافق مجلس الوزراء في ١٣ كانون الأول/ديسمبر على مخصصات إضافية في الميزانية لنحو ١١٠ ٠٠٠

مستوطن، يعيش الكثيرون منهم في مستوطنات منعزلة في عمق أراضي الضفة الغربية.

والسياسة التي أعلنها رئيس الوزراء نتنياهو هي خطوة تتجاوز المواقف السابقة للحكومة الإسرائيلية و لم تأت بدون تحديات سياسية داخلية. وسنتابع عن كثب آثار القرار على أرض الواقع ونأمل في أن يسهم في تحقيق تقدم.

غير أن السياسة، وبخاصة فيما يتعلق بالقدس الشرقية، قاصرة بدرجة كبيرة عن التزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي، وتفكيك المراكز الاستيطانية المنشأة منذ آذار/مارس ٢٠٠١. وأكرر دعوات الأمين العام والمجموعة الرباعية إلى إسرائيل لكي تنفذ التزاماتها بموجب خريطة الطريق. والنشاط الاستيطاني غير مشروع بموجب القانون الدولي، والمجتمع الدولي لن يعترف بالأعمال الأحادية على أرض الواقع التي تمس قضايا الوضع النهائي.

على الجانب الفلسطيني، فإن عدم القدرة على عقد الانتخابات التي صدر مرسوم بإجرائها في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أدت إلى تعميق الأزمة الداخلية أكثر. ويمثل هذا تحديات جديدة لمؤسسات السلطة الفلسطينية في ظل تأكيد الرئيس عباس على قراره بعدم خوض أي انتخابات مستقبلا.

وفي ظل تلك الحالة الاستثنائية، اجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر وقرر تمديد ولايتي رئاسة السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي إلى أن يتسنى إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٠. وقرر المجلس المركزي الاجتماع مرة أخرى في عام ٢٠١٠، وما زلنا نأمل في أن يتسنى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

وأبدى الرئيس عباس استعداده لمواصلة القيام بمهام منصبه لحين إجراء الانتخابات وأكد مجددا التزامه بالتوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض ورفضه للعنف. ودعا إلى تجميد الاستيطان الإسرائيلي بالكامل وفقا لخريطة الطريق من أجل استئناف المفاوضات.

ولا بد من إجراء تحسينات كبيرة وعاجلة على أرض الواقع بغية المحافظة على خطة الدولتين والمضي بها قدما. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تواصل جهودها للوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق، ويجب زيادة تطوير التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني لتمكين الأمن والأداء الاقتصادي. وإنني أؤكد كامل الدعم السياسي والبرنامجي من الأمم المتحدة لخطة السلطة الفلسطينية. وكان من دواعي سروري أن أرحب برئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض للاشتراك في معتكف فريق الأمم المتحدة القطري في بيت لحم للتخطيط لأنشطة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٠.

استمرت قوات الأمن الفلسطينية في القيام بمسؤولياتها الأمنية الهامة، وكانت عرضة للخطر في كثير من الأحيان. ففي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مجهولون بإطلاق وابل من الرصاص الذي اخترق سيارة نائب رئيس بلدية نابلس ومنزله. ومن المقرر أن تُنشر كتيبة خامسة من قوات الأمن الفلسطينية المدربة حديثا في إحدى مدن الضفة الغربية قبل نهاية السنة.

وينبغي لإسرائيل أن تبني على الخطوات السابقة في المجالين الاقتصادي والأمني مع اتخاذ مجموعة من التدابير الإضافية، بما في ذلك الحد من التوغل في المناطق الفلسطينية، وتسهيل التنمية الفلسطينية في المنطقة (ج)، وزيادة التخفيف من عمليات الإغلاق، التي يبلغ عددها حاليا حوالي ٥٧٥ عقبة تعوق التنقل في أنحاء الضفة الغربية.

تذرعاً بمخاوف أمنية، اعتقلت القوات الإسرائيلية ١٧٢ فلسطينيا وأصابت ٢٧ آخرين في ٦٤ عملية قامت بها في الضفة الغربية. وأبطل مفعول عبوتين ناسفتين بالقرب من

مستوطنة بيت إيل في ٣ كانون الأول/ديسمبر. وأصيب ٦ من قوات الأمن الإسرائيلية بجراح.

واصل فلسطينيون وإسرائيليون وأجانب التظاهر احتجاجا على استمرار بناء الجدار العازل في الأراضي المحتلة خلافا لفتوى محكمة العدل الدولية، وجرت معظم المظاهرات في قريتي نعلين وبلعين، ووقعت مصادمات مع قوات الأمن الإسرائيلية.

استمرت اعتداءات المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم وأماكن عبادهم، وبعضها في سياق ما يسمى بسياسة الانتقام احتجاجا على إعلان الحكومة الإسرائيلية الحد من بناء المستوطنات. وكان هناك ٣٣ حادث عنف بين مستوطنين وفلسطينيين. وازدادت حدة التوتر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر عندما قامت مجموعة من المستوطنين بإضرام النار في مسجد في قرية يوسف، في تدنيس مؤسف لمكان للعبادة. وما زالت إسرائيل لم تفرض بعد سيادة القانون على المتطرفين الذين يستخدمون العنف على هذا النحو، ويجب أن تعالج هذه المسألة. وأرحب بالإدانة الشديدة للهجوم على المسجد الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية، وأحث السلطات على تعقب المسؤولين عن هذا الحادث والحوادث الأخرى مثل أعمال العنف وتقديمهم إلى العدالة.

ما زالت الحالة في القدس متوترة مما يزيد من صعوبة إمكانية إجراء مفاوضات ناجحة. وما زالت المؤسسات الفلسطينية مغلقة، مما يتعارض مع خريطة الطريق. وهناك تقارير مثيرة للقلق بشأن الإلغاء المتزايد لبطاقات هوية الفلسطينيين من القدس الشرقية. واستمرت الأعمال الاستفزازية في الأحياء الحساسة مثل سلوان والشيخ جراح حيث ما زال العديد من الممتلكات مهدداً بالهدم.

في ١ كانون الأول/ديسمبر، وتنفيذا لأمر صادر عن المحكمة الإسرائيلية، دخلت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين المسلحين ترافقها قوات الأمن الإسرائيلية إلى مترل فلسطيني في حي الشيخ جراح وسيطرت على جزء منه، مدعية ملكية المبنى. والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإقناع السلطات الإسرائيلية بتطبيق وقف لعمليات الهدم والطرد ووقف دس المستوطنين في الأحياء الفلسطينية لم تجد آذانا صاغية حتى الآن. ولقد أحطت علما باهتمام بالتقارير التي تفيد أن رئيس الوزراء نتنياهو قد عين منسقا لمتابعة القرارات المتخذة بشأن هذه المسائل. وآمل أن تكون هذه الخطوة دلالة على وجود نية لدى إسرائيل لأن تعالج هذه المسألة بطريقة إيجابية. وما زالت القدس إحدى مسائل الوضع النهائي، ويجب إيجاد وسيلة من خلال المفاوضات للتوصل إلى حل لوضع القدس كعاصمة لدولتين في المستقبل.

ينبغي اتباع نهج مختلف تجاه الحالة في غزة، يرتكز على القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ حجم الواردات حوالي ربع ما كانت عليه قبل فرض الحصار بعد استيلاء حماس على القطاع في منتصف عام ٢٠٠٧، وهو انخفاض عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وما زالت المواد الغذائية ومستلزمات النظافة تمثل السواد الأعظم من السلع المسموح بدخولها إلى القطاع، وإن كان هناك زيادة في كمية غاز الطبخ التي سمح بدخولها. وما زال الباب موصدا في وجه صادرات قطاع غزة ومنتجاته الزراعية، باستثناء حمولة شاحنة زهور سمح لها بالخروج من غزة خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير.

وبسبب عدم توفر الوقود لمحطة الكهرباء في غزة ونقص المواد اللازمة لإصلاح التلفيات في البنية التحتية للكهرباء، يعاني معظم سكان غزة من انقطاع الكهرباء بشكل متكرر. ولا بد أن تزيد إسرائيل من كمية الإمدادات عبر المعابر ونوعيتها، بما في ذلك تلبية الاحتياجات الملحة للشتاء وفقا لما تطالب به الأمم المتحدة. والمناقشات بشأن هذه المسألة مستمرة مع السلطات الإسرائيلية، ونأمل في أن

تـتم الموافقـة علـى أن يعقبـها دخـول مـواد الاسـتعداد لفـصل الشتاء بسرعة في الأيام المقبلة.

عـلاوة علـى الاحتياجـات الإنـسانية العاجلـة واتخـاذ التــدابير اســتعدادا لفــصل الــشتاء، يؤســفني أن الــسلطات الإسـرائيلية لم تقـدم ردا مرضـيا علـى اقتـراح الأمـم المتحـدة اسـتكمال المـشاريع المتوقفـة لوكالـة الأمـم المتحـدة لإغاثـة وتـشغيل اللاجـئين الفلـسطينيين في الـشرق الأدنى وبرنــامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي المتعلقـة بالمـساكن والمـدارس والمرافـق الصحية. لقد تفقدت أحد هذه المشاريع في زيارة لغزة قمـت بهـا مـؤخراً. ومـن المـؤلم أن نـرى أن نـسبة ٧٠ في المائـة مـن المشروع قد أنجزت وأن ما يحتاجه فحسب هـو المـواد المتبقية ليكتمل ويوفر السكن لعدة مئات من الأسر.

أعرب مجتمـع رجـال الأعمـال في غـزة عـن شـعورهم بالإحباط لأن التجـارة المـشروعة قـد دمـرت بـسبب الحـصار. ويتحكـم المهربون والمتشددون في السلع التي تتدفق من خـلال الأنفـاق وتـذهب عوائـدها إلى حمـاس. إن الحـصار أمـر غـير مقبول وله مردود عكسي. ولا بد أن ينتهي. ويجـب اسـتعادة الحياة الاقتصادية الطبيعية للسكان المدنيين ونصفهم دون سـن ١٨ سنة.

أنــا لا أغفــل مــشروعية المخــاوف الإســرائيلية فيمــا يتعلق بالحالة في غزة. وما زلنا نشعر بـالقلق إزاء التقـارير الـتي تفيـد باسـتمرار تهريـب الأسـلحة إلى قطـاع غـزة. وحـسبما أفادت الـسلطات الإسـرائيلية، أطلقـت ٥ صـواريخ مـن طـراز S-5k في ٥ كـانون الأول/ديـسمبر. ومـا زلنـا نلاحـظ الجهـود التي تبذلها مصر لزيادة الأمن على طـول الحـدود، بمـا في ذلـك ضبط شاحنة محملة بطن من المتفجرات في ٢٣ تشرين الثـاني/ نـوفمبر، وتركيـب معـدات استـشعار والإجـراءات المتخـذة لإغلاق الأنفاق.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان مستوى العنف محدوداً نسبياً. فقد أطلق متـشددون فلـسطينيون ١٠ صـواريخ وقـذائف هـاون باتجـاه إسـرائيل، علـى الـرغم مـن أنـه لم تـرد تقـارير عـن وقـوع إصـابات أو أضـرار. وزُعِـم أن أربعـة مـن المتشددين الفلسطينيين قد أصيبوا في غـارة جويـة إسـرائيلية في ٢٧ تشرين الثاني/نـوفمبر، وأن فلسطينيا تـوفي في ١٢ كـانون الأول/ديسمبر بعد أن أطلقـت القـوات الإسـرائيلية النـار عليه بالقرب من المنطقة الحدودية. وعلى الرغم من هـذه الحـوادث المثيرة للقلق، فإن تقييمنا هو أن أيـا مـن الجـانبين لا يـسعى إلى التـصعيد. وهنــاك احتمــالات لتهدئــة مــستدامة إذا ســادت الحكمة وضبط النفس.

وقد استمرت الجهـود الراميـة إلى تـأمين الإفـراج عـن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط جنباً إلى جنب مع عـدد مـن الــسجناء الفلــسطينيين الــذين يربــو عــددهم علــى ٩ ٠٠٠ ســجين في الــسجون الإســرائيلية، وبــصفتنا الأمــم المتحــدة، نواصل دعـم هـذه الجهـود مـع جميـع الأطـراف المعنيـة. ونحـث كـلا مـن إسـرائيل وحمـاس علـى عـدم تفويـت الفرصـة الحاليـة وحل هذه المسألة.

ما زالت الأغلبية العظمى من ٧٥٠ طالبا يـسعون إلى مغادرة غـزة للدراسـة في الخـارج موجـودة في غـزة. وفرضـت حمـاس تـدابير جديـدة داخـل قطـاع غـزة علـى أبنـاء القطـاع الـذين يحـاولون المـرور عـبر معـبر إيريـز إلى إسـرائيل. وكانـت منظمـات للمجتمـع المـدني ومنظمـات غـير حكوميـة هـدفاً لعمليات سطو يبدو أنها ذات دوافع سياسية إذ لم يُتـهم أحـد بارتكابهـا، وذلـك علـى الـرغم مـن الـسيطرة الأمنيـة التامـة لسلطات الأمر الواقع. ونحيط علما بأنه في ٢٦ تشرين الثـاني/ نـوفمبر أفـرج في غـزة عـن ١٥٠ سـجينا مـن جميـع الفـصائل السياسية بمناسبة عيد الأضحى.

وبوصف حماس سلطة أمر واقع، يجب عليها التصرف بمسؤولية تجاه السكان. كما ينبغي لحماس العمل بصورة بنَّاءة أكثر برعاية مصرية، على أساس اقتراح مصر لتحقيق مصالحة وطنية.

بالإضافة إلى المشاورات المنتظمة التي أجريتها مع الحكومة الإسرائيلية، زرت سوريا في ٩ كانون الأول/ديسمبر لمناقشة آفاق استئناف المسار السوري – الإسرائيلي. لقد أنجز عمل هام بشأن هذا الملف في الجهود السابقة، بما في ذلك تحت الرعاية التركية خلال عام ٢٠٠٨، وينبغي البناء على هذا التقدم المحرز. ونحن ندعم كل الجهود في هذا الصدد كجزء من التزامنا بتحقيق سلام إقليمي شامل.

على أرض الواقع، ما زالت الحالة في الجولان السوري المحتل مستقرة على الرغم من استمرار النشاط الاستيطاني. وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى أن مشروع قانون في الكنيست قد اجتاز القراءة الثانية في ٩ كانون الأول/ديسمبر حيث يتطلب الحصول على أغلبية معينة من أعضاء الكنيست، أو إجراء استفتاء، للموافقة على عودة أي أرض في مرتفعات الجولان أو القدس الشرقية. ولكن إذا أقر مشروع القانون هذا، فقد يجعل إعادة أي أراض في المستقبل أكثر تعقداً.

أنتقل إلى لبنان، ففي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وبعد ثلاثة أيام من النقاش، منح البرلمان اللبناني رسميا ثقته لحكومة الحريري، التي تولت مهامها رسميا بالفعل. وشهد اقتراع الثقة إعراب ١٢٢ عضوا من أعضاء البرلمان من إجمالي ١٢٨ عن ثقتهم. وجاء تصويت البرلمان بعد اعتماد مجلس الوزراء في ٢ كانون الأول/ديسمبر البيان الوزاري للحكومة الجديدة، الذي يحدد برنامج عمل مجلس الوزراء. وتؤكد الحكومة الجديدة، في البيان الوزاري، التزامها بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) ”بجميع جوانبه“. كما يؤكد مجلس الوزراء حقه الحصري في اتخاذ القرارات المتعلقة بالحرب والسلام، ويتوخى بسط سلطة الحكومة على كل الأراضي اللبنانية.

وبعد التصويت البرلماني بالثقة، قام رئيس الوزراء سعد الحريري بأول زيارة رسمية له إلى المملكة العربية السعودية قبل أن يتوجه لحضور قمة تغير المناخ في كوبنهاغن، حيث التقى مع الأمين العام. وقام الرئيس سليمان برحلة إلى الولايات المتحدة، حيث أكد من جديد التزام لبنان بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وما زال الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئا. لكن تواصلت الانتهاكات الجوية بشكل يومي تقريبا.

وفي الختام، حذرنا في الإحاطات الإعلامية الأخيرة من خطر فراغ سياسي. وإذا لم نستطع التحرك قدما باتجاه اتفاق للوضع النهائي، فنحن نخاطر بالانزلاق إلى الخلف، مع السلطة الفلسطينية وحل الدولتين المعرض هو نفسه للخطر. وخلال اجتماعي مع المبعوث الخاص للولايات المتحدة ميتشل في واشنطن في وقت سابق من هذا الأسبوع، أكد لي تصميم الرئيس أوباما لا على العمل من أجل الاستئناف المبكر للمفاوضات فحسب، ولكن أيضا من أجل الاختتام المبكر لها أيضا، كما دعت المجموعة الرباعية إلى ذلك، ومن أجل نهج شامل للسلام.

ويرى الأمين العام أن المجموعة الرباعية، بعد أن يتم تنشيطها، يجب أن تضطلع بدورها الكامل في وضع جدول أعمال مشترك على نحو عاجل في الأشهر القليلة الحاسمة المقبلة. وما فتئ الأمين العام ملتزما بوضع حد للاحتلال ونهاية للصراع، من خلال إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، وبسلام إقليمي شامل،

وفقـا لقـرارات مجلـس الأمـن، والاتفاقـات الـسابقة، وخريطـة الطريق ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية.

أعطـي الكلمـة الآن لأعـضاء المجلـس الـراغبين في الإدلاء ببيانات.

الـسيد شـلقم (الجماهيريـة العربيـة الليبيـة): في نهايـة العـامين مـن عـضويتنا في مجلـس الأمـن، حرصـت اليـوم علـى التكلم في هذه الجلسة، وهي آخـر جلسة تنـاقش فيهـا مـسألة فلسطين بمشاركتنا، لكـي أقـدم تقييمنـا لمعالجـة مجلـس الأمـن لهذه المسألة.

لقـد شـاركنا في عمـل مجلـس الأمـن بنيـة طيبـة وروح إيجابية. بل وتنازلنـا، أحيانـا، عـن مواقفنـا المبدئيـة الوطنيـة مـن أجل تسهيل أعمال هذا المجلس، على أساس أن هنـاك مبـادرة تتكرر في هذا المجلس، وهي السلام والحل النهائي.

لكـن، لنقـف قليلا أمـام المشهد الفلسطيني، المـشهد الإسرائيلي. في السنة الماضية ٢٠٠٨، بعـد أن قامـت إسـرائيل بعـدوان شـامل علـى غـزة، أسمتـه ''الرصـاص المـصبوب''، واستخدمت الفوسفور الأبيض، المحرم دوليـا، وقتلـت حـوالي ٥٠٠ ١ من المدنيين ودمرت مواقع الأمـم المتحـدة، اتخـذ هـذا المجلـس القـرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). مـاذا حـدث بعـد ذلـك؟ الحصار مستمر.

وذهـب مجلـس التحقيـق الـذي أرسـله الأمـين العـام إلى غـزة وأعـد تقريـرا. أيـن هـذا التقريـر؟ مـاذا اتخـذنا بـشأنه؟ لا شيء. وفتوى محكمة العدل الدولية (A/ES/10-273) بشأن جدار الفصل العنصري الـذي أقامـه الإسـرائيليون، لا حـديث عنـها. العـالم كلـه يقـول إن مـا يحـدث في غـزة جريمـة بكـل مـا في الكلمـة مـن معـنى. مـاذا فعلنـا؟ وحـتى في القـرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، إسـرائيل فـوق القـانون، لا أحـد يحاسـبها، لا أحد يسألها.

نأتي إلى الضفة الغربية، على أساس أنها الجنة التي تنمو وتتفتح، ليست مثل غزة، يحكمها الإرهابيون، كمـا تـسمونهم من حماس، وهم منتخبون من الـشعب الفلسطيني. إذا انتخـب الـشعب الفلـسطيني فريقـا متـشددا، قيـل عنـه إرهـابي، أمـا إذا انتخب الإسرائيليون الإرهابيين، قيل إنهم ديمقراطيون. مـا هـذا الكـلام، خطـأ. عنـدما تطالـب محـاكم في دولـة مـا بمحاكمـة المجرمين الإسرائيليين على جرائم غزة، يقولون سنغير القـانون. سيغيرون القوانين لكي لا يتابع المجرمون.

منذ ثلاثة أيام، نشرت صورة، أرجـوكم أيهـا الـسادة أن تنظـروا إليهـا. صـورة شـاب فلـسطيني مقيـد مربـوط معصوب العينين وسط مجموعة كبيرة مـن الأمـن الإسـرائيلي، هـذا شـاب فلـسطيني معتقـل، وفجـأة يقـوم جنـدي إسـرائيلي بضربه من مسافة صفر، قتله. مقيد ومعصوب العينين، وقتله. الأسوأ من هذا أن قوات الاحتلال اقتحمـت منزلـه، وقبـضت على أهله لأخذ الـصور. يقتـل أمـام حـشد مـن الجنـود وهـو مقيد ومعصوب العينين.

وتتحدثون عن شـاليط. هـل شـاليط كـشاف؟ ذهـب للتتره أم أنه مقاتل.

ولا تتكلمون عن الآلاف مـن الفلـسطينيات الحوامـل، تصدرون القرارات عن الكونغو وعن روانـدا وبورونـدي وعـن العنف ضد المدنيين، ماذا عن الفلسطينيين؟ تتكلمون عن دولـة فلسطينية، أسألكم وأسأل الممثل الشخصي للأمين العـام، أيـن ستقام هذه الدولة، في الهواء، في الفراغ أم تحت الأرض؟

هذه فلسطين، الدولة الإسرائيلية والدولة الفلسطينية، تقـسيم ١٩٦٧. هـذه الآن الـضفة وقطـاع غـزة بعـد عـام ١٩٦٧، بـاللون الأصـفر، هـذه الخريطـة تبـدو كجلـد النمـر. جلد النمر، أين ستقام الدولة؟ هـذه البقـع كلـها مـستوطنات.

وتُقْضَم الأراضي لتقام عليها البنية التحية. وعندما يجمد رئيس الوزراء نتنياهو الاستيطان لمدة ١٠ أشهر في مناطق محدودة، تقولون إن هذه خطوة كبيرة، يا سلام!. نحن لا نغالط أنفسنا. لقد قال نتنياهو في كتابه الذي نشره في عام ١٩٩٦ ''A Place Between Nations'' ''مكان بين الأمم''، إن الضفة الغربية لنا، أي لإسرائيل. وقال إن إسرائيل لن تخرج من الضفة الغربية. هذا الكتاب موجود ويمكن لأي شخص الحصول عليه. وهذه مغالطات لا يصدقها عاقل.

وللأسف نقول، في المحصلة، إننا تأكدنا من أن أرواح الفلسطينيين لا قيمة لها عند بعض أعضاء المجلس، وإن قتل الفلسطينيين أمر لا يعاقب عليه القانون. أما أرواح الإسرائيليين، فهي ثمينة ولا يمكن التفريط فيها. وقتل إسرائيلي واحد بسبب صاروخ فلسطيني يعتبر جريمة لا تغتفر، أما قتل مئات الفلسطينيين، ومن بينهم عشرات الأطفال والنساء، وبأسلحة محرمة دوليا، فهو حق مشروع لقوات الاحتلال. وأَسْر جندي إسرائيلي كان يتربص بالمدنيين الفلسطينيين لقتلهم يعتبر إرهابا يُندَّد به، ويندد به أغلب أعضاء مجلس الأمن، ويطالبون الدول دون خجل بإطلاق سراحه. أما اعتقال ١١ ٠٠٠ فلسطيني، بينهم مئات النساء والأطفال، فهو أمر مشروع ولا يستحق حتى الإشارة إليه. تلك هي ازدواجية المعايير. لقد استمعنا من بعض الأعضاء إلى محاضرات طويلة عن حقوق الإنسان في مناسبات مختلفة، ولكن مواقفهم الحقيقية ظهرت بجلاء في ساعة الحقيقة عند التصويت في الجمعية العامة على مشروع القرار ٦٤/١٠ بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل في غزة (انظر A/64/PV.39). وسوف تتضح هذه الصورة بشكل أوضح في الشهور القادمة، عندما تقوم أجهزة الأمم المتحدة إلى متابعة توصيات لجنة تقصي الحقائق بشأن جرائم العدوان المرتكبة في غزة.

وللأسف، أقول في الختام، لقد كانت هذه التجربة بالنسبة لنا تجربة مُرّة، رأينا فيها كيف يسحق الباطل والظلم الحق. ورأينا الظلم والقوة، والفلسطينيين الفقراء، والأنظمة العربية، والنظام العربي الرسمي غير قادر على أن يتخذ موقفاً على مستوى التحديات، مما جعل حقنا مهدورا وموقفنا ضعيفا.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): سندلي ببياننا الرسمي خلال المشاورات. غير أنني أود أن أكتفي بالقول إننا، إذ نحترم بالتأكيد حق أي عضو في التكلم في القاعة للإعراب عن رأيه، نعتقد أن الحكمة تقتضي أن نركز على الهدف الذي نتشاطره جميعا، وهو تحقيق حل حقيقي قائم على وجود دولتين. فاستعراض القدرات البلاغية لإلهاب المشاعر لا يشكل بالضرورة سبيلا بنّاءً لإحراز تقدم صوب ذلك الهدف. والولايات المتحدة لا تزال ملتزمة التزاماً كاملاً بتحقيق حل تفاوضي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ونأمل ونتوقع من زملائنا في مجلس الأمن أن يستمروا في دعم ذلك المسعى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.